

مركز «شمس» ينظم ورشة عمل حوارية حول مقررات التربية الإسلامية من منظور حقوقي وجندري

رام الله: نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورشة عمل حوارية حول مقررات التربية الإسلامية من منظور حقوقي وجندري، حضرها مجموعة من الأكاديميين، ومعلمات ومعلمو مدارس، ووزارتا التربية والتعليم والثقافة، وممثلون عن اتحاد المعلمين، ومركز تطوير المناهج، وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بدعم وتمويل من الصندوق الوطني للديمقراطية NED.

بدوره عرض المستشار القانوني لمركز "شمس" محمد النجار ورقة بحثية استعرض فيها ملخصاً تحليلياً لمراجعة مساقات التربية الإسلامية في المدارس الفلسطينية للصفوف المختلفة، للتحقق من مدى مراعاتها لحقوق الإنسان والعايير الدولية، وبالذات منها الحقوق الجنسانية والجندرية والحريات وحق العبادة والاعتقاد ومدى مساهمتها ونشرها لمفاهيم التسامح والسلم واحترام حقوق الإنسان ومراعاتها لحساسية الجانب النفسي للفئة العمرية للبكرة والمراهقين، استناداً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعايير اليونيسكو على النحو الذي ورد في إعلان اللبادئ بشأن التسامح في نوفمبر ١٩٩٥.

من جهته بين الأستاذ عبد الحكيم أبو جاموس مدير عام المناهج الإنسانية والاجتماعية في مركز تطوير المناهج الفلسطينية الألية التي تتم فيها صياغة مناهج التربية الإسلامية، موضحاً للرجعيات التي يتم الاستناد عليها في عملية الصياغة وهي القانون الأساسي الفلسطيني المعدل ووثيقة إعلان الاستقلال وخطة المناهج الفلسطينية الأولى لعام ١٩٩٨، وتتم الصياغة من خلال إشراك فريق متنوع من معلمين وتربويين ودكاترة جامعيين وغيرهم، مع مراعاة حقوق الإنسان المختلفة، حقوق المرأة، الجندر، وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتهدف الورشة إلى استعراض مقررات التربية الإسلامية للصفوف الدراسية المختلفة من منظور حقوقي وجندري والبحث في مدى انسجامها مع القانون الأساسي الفلسطيني وإعلان الاستقلال ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، قياس التوافق بين المقررات الدراسية للتربية الإسلامية ومفاهيم قبول الآخر والتسامح والحريات الدينية وحقوق المرأة وكذلك المنظور النفسي في الخطاب للوجه لطلبة المدارس، الإسهام في نشر الوعي فيما يتعلق بأهمية المناهج الدراسية للكل وضرورة التشاركية في إعدادها وإقرارها، الضغط باتجاه تعزيز احترام حقوق الإنسان عموماً وحرية الاعتقاد والعبادة والجندر خصوصاً في مناهج التربية الإسلامية ومقرراتها، والخروج بمجموعة من التوصيات تتعلق بمقررات التربية الإسلامية حقوقياً وجندرياً موجهة للجهات المختلفة ذات العلاقة.

وفي نهاية الورشة أوصى المشاركون على ضرورة إعادة النظر في الرؤية الشاملة والعامّة للمؤسسة التعليمية بحيث تقوم على تعزيز الحرية والتفكير وثقافة التسامح والمواطنة العالمية بالإضافة إلى المواطنة القومية والوطنية، وتراعي معايير حقوق الإنسان والسلم الأهلي، وتعزز للهارات الحياتية، وتعزز هذه الرؤية والتعليم بالتطبيق العملي والواقعي، قيام وزارة التربية والتعليم وإدارة المناهج بإطلاع المجتمع المدني والمؤسسات المعنية على المناهج الدراسية الحديثة قبل إقرارها وطباعتها كجزء من عملية تشاركية كاملة، العمل أكثر على شخصية معلم التربية الإسلامية الحقوقية والنقدية والجندرية، وقف العمل بقانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣ الساري في قطاع غزة لما يحتويه من انتهاكات ضد النساء وذوي الإعاقة ومجانية التعليم والحق بالمساواة وبعد أيديولوجي ديني وسياسي، وحالة الشك في مشروعية صدوره، تشكيل مرصد فلسطيني يعمل على رصد للمناهج الإسرائيلية ومدى مراعاتها لحقوق الإنسان، وعلى أهمية استكمال الجهد الإصلاحي للمقررات الدراسية بتوعية المرأة بحقوقها الجندرية والمراجعة الشاملة والكلية وعلى وجه السرعة لمناهج التربية الإسلامية عموماً ومناهج التربية الإسلامية للصفوف الشرعية خصوصاً وحذف ما يتعارض مع العاير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والتنوع الاجتماعي منها.

صحيفة القدس

الاثنين

٢٠١٩/٤/٢٢

ص ٨